

إلى الموائى اليمنية الرئيسية وتناوب العاملين، تزيد من تقيؤس تدفق السلع الأساسية - بما في ذلك الغذاء والوقود والإمدادات الطبية - إلى أجزاء من البلاد. وتمثل هذه العقبات تحديا خاصا نظرا لأن اليمن كان يستورد فيما مضى ما يقرب من 90% من طعامه.

ورغم أن التقارير تفيد بتوفر الطعام في الأسواق، لا يملك العديد من اليمنيين القدرة الشرائية لشراء احتياجاتهم. وتشير تقديرات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة إلى أن 22 مليون يمني في حاجة إلى مساعدات إنسانية، منهم حوالي 9 ملايين يمني في حاجة ملحة إلى مساعدات للحفاظ على حياتهم وتجنب المجاعة. وقد أدى ظهور الكوليرا والدفتريرا وغير ذلك من الأمراض المعدية في سياق التدهور السائد في الأوضاع الصحية وسوء التغذية، إلى تقيؤس رفاة السكان، وإضعاف قدرتهم على أن يحيا حياة منتجة. وقد وصلت قدرة العديد من الأسر على التأقلم إلى نقطة الانهيار.

وقد انعكس التدهور المأساوي في الظروف القائمة في صورة تدهور كبير في معدلات انتشار الفقر. وتشير التقديرات إلى أن معدل الفقر (وفقا لخط الفقر البالغ 3.20 دولار على أساس تعادل القوى الشرائية) قد ارتفع منذ عام 2014 بحوالي 30 نقطة مئوية ليصل إلى حوالي 80% اليوم. وكان الفقر في اليمن بالفعل في تصاعد قبل الصراع الأخير، حيث ارتفع بنسبة 14% تقريبا بين عامي 2005 و 2014.

ومع ذلك، فإن الظروف الاجتماعية الاقتصادية المتدهورة وتفاقم معدل الفقر لا تصف بشكل كامل معاناة السكان اليمنيين. إذ لحقت أضرار كبيرة بمرافق البنية التحتية الحيوية والمسكن الخاصة، وهو ما ساهم في تراجع مستويات تقديم الخدمات الأساسية (مثل المياه)، وأصاب بالشلل المنشآت الصحية

منذ تصاعد الصراع العنيف في مارس/أذار 2015، شهد الاقتصاد اليمني تدهورا حادا. ومع أن الإحصاءات الرسمية لم تعد متاحة، فإن الشواهد تشير إلى أن إجمالي الناتج المحلي لليمن انكمش على نحو تراكمي بأكثر من 50% منذ عام 2015، وتقلصت بشدة فرص العمل والتوظيف في القطاع الخاص. ومازال النشاط الاقتصادي في الخدمات الزراعية، وإنتاج النفط والغاز - وهما أكبر مكونات إجمالي الناتج المحلي - محدودا بسبب استمرار الصراع. فضلا عن ذلك، ساهم التراجع الحاد للعائدات الحكومية، لاسيما من إنتاج النفط والغاز الذي انخفض بشدة، في انهيار شبكة الأمان الاجتماعي الرسمية وعدم انتظام دفع رواتب موظفي القطاع العام. فضلا عن ذلك، أدى الصراع إلى زيادة معدل التضخم وضغوط على سعر الصرف، وهو ما تسبب في مزيد من التاكل لدخول الأسر في وقت تظهر فيه التقارير أن قرابة 40% من الأسر فقدت مصدر دخلها الرئيسي (وفقا لنتائج الاستطلاع العالمي لمؤسسة غالوب 2016). وبالنسبة للكثيرين، لا يزال الانضمام إلى إحدى الميليشيات أو الأنشطة الاقتصادية الأخرى المرتبطة بالصراع هو السبيل الوحيد للحصول على فرص مربحة.

وانكشيت بشدة الواردات مع تناقص احتياطي النقد الأجنبي لدى البنك المركزي اليمني. ولا يجري ترتيب الحصول على واردات الغذاء والطاقة الحيوية إلا من خلال قنوات خاصة دونما دعم من خدمات تمويل التجارة التي كان يقدمها البنك المركزي فيما مضى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن محدودية القدرة على الوصول

الجدول 1

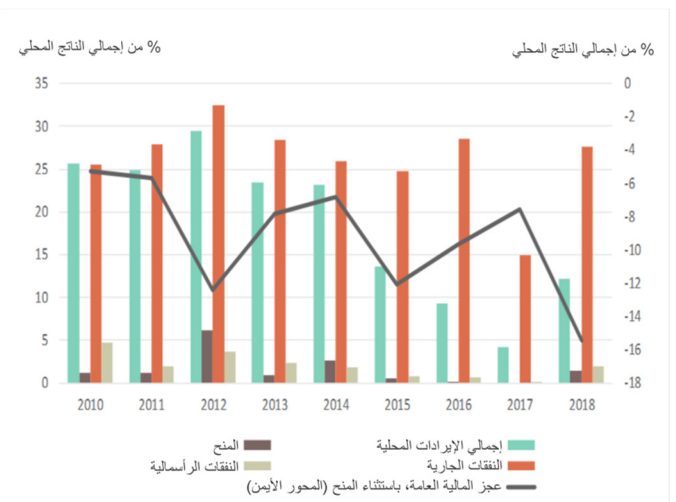
2017	عدد السكان (بالمليون)
283	إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار
165	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) 583
829	معدل الفقر الدولي (1.9 دولار) 1
947	معدل الفقر وفقا لخط الفقر في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل (3.2 دولار) 2
	خط الفقر الوطني أ
	معامل جيني أ
	العمر المتوقع عند الولادة، السنوات -

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، ألق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية. متحفظ:

(أ) أحدث قيمة (2014)، وفقا لمعدل القوى الشرائية لعام 2011.
(ب) أحدث قيم لمؤشرات التنمية العالمية (2015)

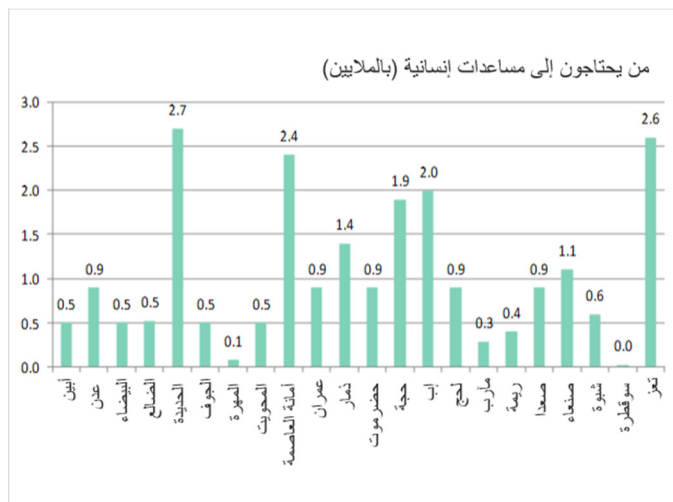
أدت الصراعات العنيفة في اليمن إلى تدهور خطير للأحوال الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. وقد أدى ذلك إلى تراجع حاد في الإنتاج ومستويات دخل الأسر، وارتفعت معدلات الفقر ارتفاعا كبيرا، حيث يعيش ما يقرب من 80% من السكان على أقل من 3.20 دولار للفرد في اليوم وفقا لتعادل القوى الشرائية. فضلا عن ذلك، تقيؤس تقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن حوالي 9 ملايين يمني يواجهون أشكالاً مختلفة من انعدام الأمن الغذائي في المستوى الثالث أو الرابع من المقياس المتقو عليه دوليا لقياس الأمن الغذائي. وتعصف الكوليرا والدفتريرا وغير ذلك من الأمراض المعدية بالبلاد.

الشكل 1. الجمهورية العربية اليمنية / المالية العامة



المصادر: اليمن - وزارة المالية والجهاز المركزي للإحصاء؛ خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

الشكل 2. الجمهورية العربية اليمنية / من يحتاجون إلى مساعدات إنسانية (بالملايين)



المصادر: خطة الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة، 2018.

الأفاق المستقبلية

وعلى وجه الخصوص، ستكون هناك حاجة إلى مساعدات أجنبية للمساعدة في استعادة الخدمات الأساسية وإعادة بناء الثقة في المؤسسات اليمنية.

المخاطر والتحديات

تُثير الزيادة الهائلة في معدلات الفقر المدقع في اليمن منذ عام 2014 بتحديات جسام في بناء السلام. وسيطلب تحقيق استدامة السلام في اليمن تنويع النشاط الاقتصادي، وجعل الوظائف أكثر إنتاجية، وتصميم سياسات مالية وسياسات أخرى من شأنها دعم الاستثمار من أجل خلق الوظائف والدخول للنسبة الكبيرة من اليمنيين الذين كانوا عاطلين ويعانون من الإقصاء حتى قبل نشوب الصراع. وقد فاقمت الحرب بشدة القوى المركزية في اليمن، وسيكون من الضروري تطبيق نموذج لتنظيم الحوكمة والإدارة الرشيدة الشاملة لكافة الفئات للتخفيف من هذه القوى. ويمكن أن تساعد زيادة المساندة لجهود التعافي وإعادة الإعمار لتحسين الاحتواء الاقتصادي والاجتماعي في منع الانتكاس بعد فترة من تراجع حدة الصراع.

تتوقف آفاق المستقبل الاقتصادي في عام 2018 وما بعده بشدة على تحقيق تحسّنات سريعة في الأوضاع السياسية والأمنية، وفي نهاية المطاف على ما إذا كانت نهاية الصراع الدائر ستسمح بإعادة بناء الاقتصاد والنسيج الاجتماعي في اليمن. ومن المستحيل تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي في ظل الظروف الحالية لتجزؤ السيطرة على المؤسسات الاقتصادية الرئيسية بين الحكومة المعترف بها في عدن والسلطة الفعلية في صنعاء. وإذا أمكن احتواء أعمال العنف بحلول منتصف عام 2018، مع ما يرافق ذلك من تحسينات مصاحبة في عمل المؤسسات المالية والنقدية، فمن المتوقع أن يبدأ إجمالي الناتج المحلي في التعافي في عام 2019، مع تحقيق معدل نمو متوقع يزيد على 10% من إجمالي الناتج المحلي. ومن المرجح أن يتيح استتباب السلم إمكانية استئناف إنتاج الهيدروكربونات، مما سيساعد على استعادة الإيرادات الحكومية. ولكن حتى في ظل هذا السيناريو، لن يؤدي هذا النمو المتوقع إلا إلى خفض ضئيل للغاية في معدلات الفقر.. وبدلاً من ذلك، من المتوقع أن يظل الفقر مرتفعاً عند نسبة حوالي 75% في 2018 و 73% في عام 2019. ونظراً للتوقعات القاتمة في اليمن، ستستمر الحاجة إلى مساعدات خارجية ضخمة من أجل التعافي وإعادة البناء في فترة ما بعد النزاع.

والتعليمية المدنية، وأدى إلى نزوح داخلي لأكثر من 10% من السكان في البلاد. واستمرت الاستجابة الإنسانية في اليمن في دعم الاحتياجات الأساسية لنسبة كبيرة من السكان الذين يمرون بظروف عصيبة. ويوجد على أرض الواقع ما يقرب من 153 منظمة شريكة في العمل الإنساني، و109 منظمات غير حكومية وطنية، و36 منظمة غير حكومية دولية، وثمانية وكالات للأمم المتحدة. ويساند البنك الدولي أكثر الفئات ضعفاً بحوالي 1.2 مليار دولار أمريكي من خلال خمس عمليات طوارئ كبيرة توفر الخدمات الصحية المهمة وخدمات أخرى، وفرص تكميلية مدرة للدخل، وتحويلات نقدية. وهذه البرامج تعمل على مكافحة المجاعة والفقر، وفي الوقت نفسه الحفاظ على القدرات المؤسسية الأساسية. إلا أن تغطية أنشطة شركاء الأعمال الإنسانية ليست واحدة في مختلف أنحاء البلاد، إذ إن 200 مديرية فحسب من بين 322 مديرية في البلاد مُصنّفة على أنها "يسهل الوصول إليها نسبياً" من جانب الاستجابة الإنسانية. وهناك نحو 51 مديرية مُصنّفة على أنها "تشهد معوقات مرتفعة أو مرتفعة للغاية في الوصول إليها". وبالتالي، فإن هناك جيوباً يعيش بها أناس محتاجون يتعذر الوصول إليهم. ومن بين 22 مليون يمني مستهدف من قبل الاستجابة الإنسانية، يعيش 1.5 مليون في مناطق تعاني من قيود شديدة من حيث الوصول إليها.

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

الجدول 2. الجمهورية العربية اليمنية / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

م 2020	م 2019	م 2018	ت 2017	2016	2015	
16.3	17.9	-0.5	-13.8	-34.3	-37.1	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار السوق الثابتة
3.4	6.6	-0.8	-8.9	-27.5	-29.3	الاستهلاك الخاص
12.7	0.7	26.1	-37.1	-23.0	-26.0	الاستهلاك الحكومي
15.2	33.8	220.2	9.3	-39.6	-85.2	إجمالي استثمارات رأس المال الثابت
55.4	81.4	196.8	43.2	-78.5	-68.1	الصادرات، السلع والخدمات
10.1	12.1	55.9	-1.1	-20.5	-45.1	الواردات، السلع والخدمات
17.8	19.4	0.5	-13.6	-35.0	-37.6	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج
9.0	11.0	-5.0	-15.0	-31.4	-34.9	الزراعة
25.8	22.1	1.0	-9.6	-43.4	-43.1	الصناعة
17.3	22.2	3.3	-15.0	-31.4	-34.9	الخدمات
7.5	20.0	23.0	4.9	-20.3	61.4	التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)
0.3	-3.8	-6.5	-1.0	-5.2	-6.5	رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
-2.7	-8.6	-14.0	-7.6	-16.5	-11.5	رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)
84.7	98.5	130.9	141.8	128.0	72.7	الدين (% من إجمالي الناتج المحلي)
1.7	-1.9	-7.7	-7.2	-7.3	-3.4	الميزان الأولي (% من إجمالي الناتج المحلي)
73.6	78.9	83.9	82.9	76.3	50.0	معدل الفقر الدولي (1.9 دولار لتعادل القوى الشرائية لعام 2011) ^أ
90.5	92.9	95.1	94.7	92.2	79.7	معدل الفقر وفقاً لخط الفقر في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (3.2 دولار لتعادل القوى الشرائية لعام 2011) ^{أ، ب}
97.8	98.4	99.1	99.0	98.2	93.5	معدل الفقر وفقاً لخط الفقر في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل (5.5 دولار لتعادل القوى الشرائية لعام 2011) ^{أ، ب}

المصادر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والعدالة، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار.

ملاحظة: ت = تقديرات، م = متوقع

(أ) الحسابات مستندة إلى بيانات مسح ميزانية الأسر المعيشية لعام 2014. التنبؤات الأينية: 2015 - 2017. التوقعات من السنوات 2018 - 2020.

(ب) الإسطاقات محسوبة باستخدام التوزيع المحاد (2014)، حيث أن أثر التغير في سعر الصرف على معدل التضخم (1 = path-through) على أساس نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للعبة المحلية.